



قياس وتحليل العلاقة بين حجم السوق، الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا

عمر محمد بشينه*

الملخص:

هدفت الدراسة إلى قياس وتحليل العلاقة بين حجم السوق، الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا خلال الفترة 1990-2018م، وأظهرت النتائج عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، مما يعني عدم وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين هذه المتغيرات، وبناءً على ذلك تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي (VAR)، وذلك لتقدير العلاقة بين حجم السوق، الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا، وقد بينت النتائج أيضاً وجود علاقة طردية غير معنوية بين حجم السوق والاستثمار الأجنبي المباشر، وأن هناك علاقة عكسية بين الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر، كما أظهرت نتائج تباين خطأ التنبؤ أن مكونات التباين للاستثمار الأجنبي المباشر يتأثر بمتغير الانفتاح التجاري، وعلى ذلك فإن حدوث أي صدمة عشوائية مفاجئة في الانفتاح التجاري ستؤثر تلقائياً في الاستثمار الأجنبي المباشر، وأوصت الدراسة بتوجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع الإنتاجي لما له من أثر إيجابي على قرار الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا، كما أوصت بضرورة العمل على رسم السياسات المتعلقة بالانفتاح التجاري بما يؤدي إلى استقطاب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا الأمر الذي سينعكس إيجاباً على الاقتصاد الليبي.

الكلمات المفتاحية: حجم السوق، الانفتاح التجاري، الاستثمار الأجنبي المباشر.

*o.bshina@asmarya.edu.ly

* قسم الاقتصاد والمالية الإسلامية - كلية الشريعة والقانون - الجامعة الإسلامية - ليبيا

المقدمة:

تسعى العديد من الدول إلى استقطاب رؤوس الأموال الخارجية من خلال توفير مناخ استثماري مناسب لها، لما يتيح من مزايا الإدارة الجيدة والتقدم التكنولوجي لأجل تشغيل الموارد العاطلة وزيادة معدلات الانتاج، لذلك يجب الوقوف على العوامل المؤثرة على جذب هذه الأموال والتي من أهمها (حجم السوق، والانفتاح التجاري). وتقدير العلاقة بين حجم السوق، الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي في ليبيا يسهم في استقطاب الاستثمارات الأجنبية، وهو ما يعزز السعي من أجل تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، وهذا يستوجب دراسة وتحليل البيانات الواردة عن الاقتصاد الليبي وصياغتها في شكل مؤشرات ذات مغزى محدد يمكن الاستفادة منها في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية.

المبحث الأول: الإطار العام للدراسة

1-1. مشكلة الدراسة وعناصرها:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مهماً في أي دولة، لأنه يساهم في استقطاب التدفقات المالية الأجنبية وحشدها في مشاريع تؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المستهدفة، ولأجل تحقيق هذا الهدف تقوم الدولة بتوجيه هذه الاستثمارات في المجالات المطلوبة، وانسجاماً مع هذا الهدف فإنه يجب أن يتوفر مناخ مناسب لهذه الاستثمارات من ذلك حجم السوق ومدى الانفتاح التجاري للدولة.

من هنا فإن مشكلة الدراسة تتمحور حول الإجابة على السؤال الآتي:

ما هي العلاقة بين حجم السوق، الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا

1-2. أهمية الدراسة:

تكمن الأهمية العلمية لهذه الدراسة في كونها تمثل إضافة إلى البحث العلمي وإثراء للمكتبات العلمية إلى جانب استفادة الاقتصاد الليبي من هذه الدراسة في التعرف على أثر حجم السوق والانفتاح التجاري على الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا، كذلك تنبع أهمية الدراسة من أنها تقوم على تحليل وتشخيص الواقع الحالي للاستثمارات الأجنبية، وذلك من خلال معرفة العلاقة بين حجم السوق والانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا وتفسير النتائج حتى يمكننا استقطاب مزيداً من التدفقات المالية بما ينعكس إيجاباً على الاقتصاد الليبي.



3-1. أهداف الدراسة:

انسجاماً مع مشكلة الدراسة وللوقوف على العلاقة بين حجم السوق، الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا، تهدف الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

1. قياس العلاقة بين حجم السوق، الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا.
2. تحليل علمي للبيئة الاقتصادية الليبية لمعرفة أثر حجم السوق، الانفتاح التجاري في الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا.
3. تزويد متخذي القرار في بحقائق علمية مؤكدة حول العلاقة بين حجم السوق، الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا، بما يخدم الاقتصاد الليبي.

4-1. فرضيات الدراسة:

من خلال عرض مشكلة الدراسة وكذلك الأهداف التي تسعى الدراسة إلى تحقيقها، فقد تم صياغة الفرضية الرئيسية الآتية:

لا توجد علاقة بين حجم السوق، الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا.

5-1. عينة وحدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في الآتي:

أ. الحدود الزمانية: تتمثل الحدود الزمنية للدراسة في الفترة (1990. 2018م).

ب. الحدود المكانية: ستقتصر الدراسة على دولة ليبيا.

ج. الحدود العلمية: تم اختيار المتغيرات الآتية: (حجم السوق، والانفتاح التجاري، والاستثمار الأجنبي المباشر).

6-1. منهجية الدراسة:

تهدف فيما يلي إلى توضيح منهجية الدراسة من حيث نوع وطبيعة الدراسة ومجتمع وعينة الدراسة، من أجل قياس وتحليل العلاقة بين حجم السوق، الانفتاح التجاري، والاستثمار الأجنبي المباشر.

1-6-1: نوع وطبيعة الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الذي يفسر العلاقات التي تبين مفردات الدراسة لقياس وتحليل العلاقة بين حجم السوق، الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر.

1-6-2: مجتمع الدراسة:

اهتم الباحث بالاقتصاد الليبي لما يمثله من أهمية بالنسبة له، وبالنظر إلى ندرة الأبحاث والدراسات في هذا المجال.

1-6-3: وحدة التحليل:

إن وحدة التحليل في الدراسة كانت البيانات التي تم الحصول عليها من التقارير الصادرة عن البنك الدولي.

1-6-4: طرائق جمع البيانات:

جمع الباحث البيانات اللازمة لتحقيق هدف الدراسة من المصادر التالية:

أ. المصادر الأولية:

وهي المصادر التي تغطي الجانب التطبيقي للدراسة، وتعتمد الدراسة على البيانات المستمدة من البنك الدولي..

ب. المصادر الثانوية:

لتغطية الإطار النظري للدراسة تم الرجوع إلى الأدبيات السابقة ذات الصلة بالموضوع، والمواقع الإلكترونية الرسمية.

1-7. الدراسات السابقة:

دراسة **Gazzaz (2019م)**، هدفت إلى دراسة أثر (حجم السوق، والانفتاح التجاري، والبنية التحتية، والتضخم، والموارد الطبيعية، والبحث والتطوير، ورأس المال البشري والفكري)، على الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2000-2017م، وأظهرت النتائج وجود أثر كبير لمتغيرات الدراسة باستثناء البنية التحتية وحجم السوق، كما أظهرت أن الموارد الطبيعية لا تزال عاملاً مهيمناً وقويماً في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية، وأوصت الدراسة بضرورة إلغاء القيود التي تحد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والعمل على رسم وتنفيذ سياسات تؤدي إلى تشجيع وتحفيز الاستثمارات الأجنبية من أجل دعم التنمية الاقتصادية في السعودية.



دراسة بن دغفل & وآخرون (2018م)، هدفت إلى قياس أثر محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990-2014م، وأظهرت النتائج وجود تكامل مشترك بين هذه المحددات وحجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، كما أظهرت وجود علاقة إيجابية مهمة بين كلٍ من (الصادرات والواردات)، وحجم تلك الاستثمارات، وأوصت الدراسة بالعمل على إزالة العراقيل الإدارية ومنح حوافز تشجيعية لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بما يساهم في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.

دراسة Patricia (2018م)، هدفت إلى معرفة أثر الانفتاح التجاري على الاستثمار الأجنبي المباشر للاقتصادات الإفريقية الناشئة من خلال عينة تتكون من تسعة دول إفريقية خلال الفترة 2009-2016م، وأظهرت نتائج نموذج الآثار العشوائية أن الانفتاح التجاري يؤثر بشكل إيجابي على الاستثمار الأجنبي المباشر على الرغم من أن العلاقة مهمة فقط عند 10%، وأوصت الدراسة الدول محل الدراسة بإلغاء التعريفات التجارية وخفض معدلات الضرائب للشركات متعددة الجنسيات، علاوة على ذلك يجب عليها التأكد من أن سياساتها الاستثمارية، والاقتصادية الكلية مناسبة لضمان تراكم رأس المال، الأمر الذي سيحفز الانتاجية ويزيد فرص العمل.

دراسة Temitope & Olayemi (2018م)، هدفت إلى معرفة أثر حجم السوق والانفتاح التجاري والتضخم والتعليم في الاستثمار الأجنبي المباشر لعينة تتكون من 30 دولة إفريقية تقع جنوب الصحراء الكبرى خلال الفترة 2005-2015م، وأوضحت النتائج أثراً إيجابياً وهاماً للتعليم وحجم السوق والانفتاح التجاري على الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول محل الدراسة، وأوصت الدراسة صانعي السياسات في تلك الدول بالتركيز أكثر على جودة التعليم من أجل الحصول على عمالة ماهرة للمساعدة على استقطاب الشركات المتعددة الجنسيات التي اتجهت حديثاً نحو إنتاج سلع وتقديم خدمات تتطلب مهارات نسبياً.

دراسة Khamis & Other's (2018م)، هدفت إلى دراسة محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في مجموعة دول جنوب افريقيا (SADC)، وأظهرت النتائج أن حجم السوق والانفتاح التجاري والبنية التحتية هي محددات إيجابية وذات أهمية كبيرة لتدفقات الاستثمار الأجنبي في الدول محل الدراسة، كما أظهرت أن هناك تأثير سلبي كبير للتضخم على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وأوصت الدراسة دول المجموعة بضرورة تعزيز الاتفاقيات التجارية لتسهيل عمليات التصدير المرتبط بالقطاعات الصناعية، كما أوصت بإصلاح سياسة الاستثمار لجذب المزيد من التدفقات الأجنبية في دول (SADC) على المدى الطويل.

دراسة Timothy & Sylvester (2018م)، هدفت إلى دراسة العلاقة بين الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي لمجموعة دول غرب أفريقيا خلال الفترة 2000-2016م، حيث تتميز هذه الدول بانخفاض دخل الفرد وانخفاض مؤشر تنمية رأس المال البشري وعدم كفاية مرافق البنية التحتية، وأظهرت النتائج وجود علاقة طويلة المدى بين متغيرات الدراسة، كما أظهرت أن للانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر علاقة إيجابية مهمة مع النمو الاقتصادي، وأوصت الدراسة صناعات السياسات في مجموعة دول غرب أفريقيا بصياغ وتنفيذ سياسات من شأنها زيادة التدفقات السنوية للاستثمار الأجنبي، كما أوصت بضرورة الاستخدام الفعال للاستثمار الأجنبي المباشر، وتشجيع التجارة الخارجية من أجل دعم النمو الاقتصادي في هذه الدول.

دراسة Hossain & Other's (2018م)، هدفت إلى معرفة أثر حجم السوق والانفتاح التجاري والاستثمار المحلي والانفاق الحكومي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لعينة تتكون من 32 دولة آسيوية خلال الفترة 1970-2013م، وأظهرت النتائج وجود أثر إيجابي وهام للانفتاح التجاري على الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أظهرت وجود أثر غير مهم لحجم السوق على الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الآسيوية محل الدراسة، وأوصت الدراسة بإعادة النظر في السياسات المتعلقة بالتجارة والقطاع المصرفي والمالي وحقوق الملكية وإجراء إصلاحات سياسية من أجل جذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

دراسة Adow & Tahmad (2018م)، هدفت إلى بيان علاقات التوازن بين الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد السوداني حسب القطاع خلال الفترة 1990-2017م، وأظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة توازن طويلة المدى بين الانفتاح التجاري وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان، وأن القطاع الصناعي يتمتع بدرجة انفتاح أكبر، وأوصت الحكومة بتشجيع قطاع الصناعة من خلال تحسين البنية التحتية لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية من أجل توجيه هذه الأموال في القطاع الإنتاجي، وإعطاء الأولوية للقطاع الصناعي في التصدير.

دراسة إسماعيل، محمد & حسن، جمال قاسم (2017م)، هدفت إلى تقدير نموذج قياسي لمحددات الاستثمار الأجنبي في الدول العربية خلال الفترة 1995-2010م، وأظهرت النتائج أثراً إيجابياً لحجم السوق والانفتاح التجاري في استقطاب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، وأوصت الدراسة بضرورة تبني سياسات هادفة تؤدي إلى تعزيز أداء الاقتصاد الكلي، كما أوصت بالعمل على الحد من تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية في بعض الدول العربية.



دراسة Rjoub& Other's (2017م)، هدفت إلى التحقق من محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا (جنوب الصحراء الكبرى) خلال الفترة 1995-2013م، وتوصلت إلى وجود أثر إيجابي لحجم السوق والانفتاح التجاري على الاستثمار الأجنبي المباشر، وكذلك الموارد الطبيعية والاستثمار المحلي ورأس المال البشري والقيود السياسية، كما كشفت الدراسة عن علاقة عكسية بين السياسة الضريبية لهذه البلدان والاستثمار الأجنبي المباشر، وأوصت الدراسة بضرورة تخفيض الأعباء الضريبية على المستثمرين في سبيل استقطاب مزيداً من الاستثمارات الأجنبية.

دراسة Marija& Other's (2017م)، هدفت إلى دراسة أثر حجم السوق والانفتاح التجاري وبعض العوامل الأخرى على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول منطقة غرب البلقان خلال الفترة 2007-2015م، وتوصلت إلى أن حجم السوق كان له أثر إيجابي كبير، في حين كان للانفتاح التجاري أثر سلبي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول محل الدراسة، وأوصت الدراسة بإيلاء حجم السوق أهمية خاصة بين محددات الاستثمار الأجنبي المباشر لما له من أثر كبير على قرار الاستثمار للشركات متعددة الجنسيات في دول غرب البلقان.

دراسة Intan& Other's (2016م)، دفت إلى فحص محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الزراعة وهي (حجم السوق، التضخم، الفقر، سعر الصرف، البنية التحتية)، لعدد من اقتصادات الدول النامية التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، وأظهرت نتائج الدراسة أهمية كبيرة للمحددات المدرجة على الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الزراعة في الدول محل الدراسة، كما أظهرت أن المتغيران (حجم السوق، والفقر) هما الأكثر أهمية وأثراً على الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الدول، وأوصت بالتركيز وإيلاء الاهتمام لجميع محددات الاستثمار الأجنبي وخاصة حجم السوق، والفقر، كما أوصت الدراسة بضرورة إدارة سياسة الحد الأدنى للأجور بشكل جيد.

دراسة Asghar (2016م)، هدفت إلى دراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري في دول جنوب آسيا خلال الفترة الزمنية 1998-2010م، وتوصلت إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الانفتاح التجاري وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول محل الدراسة، وأوصت الدراسة هذه الدول بضرورة رسم السياسات المتعلقة بالانفتاح التجاري بما يؤدي إلى استقطاب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الأمر الذي سينعكس إيجاباً على الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول.

دراسة Aqsa (2016م)، هدفت إلى معرفة أثر محددات الاستثمار الأجنبي (حجم السوق وسعر الصرف، والحرية التجارية) على الاقتصاد الماليزي وكذلك دراسة مدى تأثير هذه المحددات على الاستثمار الأجنبي المباشر في ماليزيا، وتوصلت إلى أن حجم السوق له أثر إيجابي على الاستثمار الأجنبي المباشر في ماليزيا، وأن هناك أثر سلبى لكلٍ من الحرية التجارية وسعر الصرف على الاستثمار الأجنبي المباشر، وأوصت الدراسة بضرورة تخفيض القيود المختلفة على التجارة والعمل على استقطاب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية من خلال منح حوافز خاصة للمستثمرين الأجانب.

دراسة زرقين، عبود & بيبي، نورة (2015م)، هدفت إلى معرفة محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من (الجزائر، تونس والمغرب)، خلال الفترة 1996-2012م، وتوصلت إلى أن حجم السوق كان له أثر هام على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول محل الدراسة، وأوصت الدراسة بتعزيز دور القطاع المصري في تمويل مشروعات التنمية في الدول محل الدراسة، كما أوصت بضرورة الاستفادة من الموارد المالية في الدول النفطية مثل (الجزائر)، من خلال صيغ تعاون عربي مصري مشترك.

التعقيب على الدراسات السابقة:

تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في كونها تسلط الضوء على العلاقة بين حجم السوق، الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا، خلال الفترة 1990م إلى 2018م، وهي بذلك تعد مساهمة جادة لتحقيق إضافة علمية في مجال الاستثمار، وفقاً لما توفر للباحث من ما هو متاح في الشبكة العنكبوتية وبعض المجالات والدوريات المتخصصة في هذا المجال.

المبحث الثاني: الجانب التحليلي الكمي للدراسة

1-2 متغيرات الدراسة وطرق قياسها:

تضمن نموذج الدراسة ثلاث متغيرات رئيسية سيتم من خلاله قياس وتحليل العلاقة بين حجم السوق، الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا.

1- حجم السوق: يعتبر حجم السوق للبلد المضيف محدد من محددات الاستثمار الأجنبي، فإذا كان السوق كبير ونشط وواعد يملك كل امكانيات التوسع، فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتدفق باتجاهه أملاً في تحقيق أقصى عائد والعكس صحيح (سعدى، 2017م، ص 36).

ويعبر عن حجم السوق بالنتائج المحلي الإجمالي (خالص، 2015م، ص 35)



2- الانفتاح التجاري: يبين مؤشر درجة الانفتاح الاقتصادي الأهمية النسبية للتجارة الخارجية، ويسمى هذا المؤشر بمعامل التجارة الخارجية للاقتصاد الوطني، ويبين أيضاً درجة انكشاف الاقتصاد على العالم الخارجي ومدى ارتباطه به (بزالة، 2016م، ص8)، ويتم قياسه من خلال المعادلة الآتية:

درجة الانفتاح التجاري = (الصادرات + الواردات) / الناتج المحلي الإجمالي (الجزار، 2019م، ص16)

3- الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI): يقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر تلك الاستثمارات التي يملكها ويديرها المستثمر الأجنبي إما بسبب ملكيته الكاملة أو ملكيته لنصيب منها يكفل له حق الإدارة، ويتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بطابع مزدوج، الأول: وجود نشاط اقتصادي يزاوله المستثمر الأجنبي في البلد المضيف، والثاني: ملكيته الكلية أو الجزئية للمشروع (بالمحمد، 2016م، ص3).

2-2 بناء نموذج البحث:

في هذا الجانب من البحث سوف يتم قياس وتحليل العلاقة بين حجم السوق، الانفتاح التجاري، والاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الليبي، ومدى وطبيعة التأثير والتأثر القائمة بينها خلال فترة الدراسة، وهذا يتم من خلال الاستعانة بالأساليب القياسية الحديثة والتي توفر السهولة والإمكانية في تحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرات، ويمكن توصيف المتغيرات كما يأتي:

حيث أن: fdi : الاستثمار الأجنبي المباشر.

size: حجم السوق المحلي

open: الانفتاح التجاري

1- اختبارات جذر الوحدة (سكون السلاسل الزمنية لمتغيري الدراسة):

يهدف اختبار جذر الوحدة إلى فحص خواص السلاسل الزمنية لكل من المتغيرات محل الدراسة والتأكد من مدى سكونها وتحديد رتبة تكامل كل متغير على حدة، وذلك باستخدام اختبار ديكي فولر المعدل (ADF)، واختبار Phillips-Perron (PP)، والجدول التالي يوضح نتائج اختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة.

الجدول رقم (1)
نتائج اختبار ADF ، واختبار PP عند المستوى

Test	None	Trend and intercept	Intercept t	قيمة T المحسوبة والقيمة الاحتمالية	المتغير
ADF	-1.8296	-1.9667	-2.0385	T	Fdi
	0.0647	0.5934	0.2697	Prob	
PP	-1.8296	-1.9667	-2.038	T	
	0.0647	0.5934	0.2697	Prob	
ADF	-0.5664	-2.9184	-2.9236	T	Size
	0.4624	0.1721	0.0553	Prob	
PP	-2.9236	-0.603	-2.918	-2.9236	
	0.0553	0.447	0.172	0.0553	
ADF	-0.0287	-2.8135	-1.2296	T	Open
	0.6646	0.2047	0.6470	Prob	
PP	-0.119	-2.214	-1.206	T	
	0.712	0.463	0.657	Prob	

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews. 10.

يوضح الجدول رقم (1) نتائج اختبارات جذر الوحدة للمتغيرات محل الدراسة، والتي تشمل الاستثمار الأجنبي المباشر (Fdi)، وحجم السوق (Size)، والانفتاح التجاري (Open) ويتضح من الجدول أن السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة غير مستقرة عند المستوى، حيث كانت قيم (t) المقدرة باستخدام (ADF)، واختبار (PP)، أقل من القيم الجدولية (المرجحة) لكل المستويات المعنوية الإحصائية (1%، 5%، 10%)، مما يستجوب قبول فرضية عدم الدالة على وجود جذور الوحدة.



جدول رقم (2)
نتائج اختبار ADF، واختبار PP عند الفرق الأول

Test	None	Trend and intercept	Intercept t	قيمة (t) المحسوبة والقيمة الاحتمالية	المتغير
ADF	-5.4389	-5.2647	-5,3333	T	Fdi
	0.0000	0.0012	0.0002	Prob	
PP	-5.438	-5.264	-5.333	T	
	0.0000	0.0012	0.0002	Prob	
ADF	-7.7371	-7.4430	-7.5880	T	Size
	0.0000	0.0000	0.0000	Prob	
PP	-7.737	-7.443	-7.588	T	
	0.0000	0.0000	0.0000	Prob	
ADF	-4.2766	-4.1418	-4.2268	T	Open
	0.0001	0.0155	0.0028	Prob	
PP	-4.185	-4.025	-4.126	T	
	0.0002	0.0200	0.0036	Prob	

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews. 10.

يتضح من الجدول رقم (2) أن السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة كانت مستقرة وثابتة عند الفرق الأول، حيث كانت قيم (t) المقدرة باستخدام اختبائي (ADF)، (PP)، أكبر من القيم الجدولية (الدرجة) في قيمتها المطلقة، مما يعني أنها معنوية إحصائياً، وهذا ما يشير إلى إمكانية وجود تكامل مشترك بين هذه المتغيرات. وبناءً على هذه النتائج نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل، والذي يشير إلى عدم وجود مشكلة جذر الوحدة، أي أن السلاسل الزمنية مستقرة وساكنة عند الفروق الأولى، مما يعني أن المتغيرات كل على حدة متكاملة من

الدرجة الأولى (1)، وهذه النتائج تنسجم مع النظرية القياسية التي تفترض أن أغلب المتغيرات الاقتصادية الكلية تكون غير ساكنة في المستوى، ولكنها تصبح ساكنة في الفرق الأول.

2- تقدير نموذج الانحدار الذاتي (VAR):

بعد إجراء اختبار جذور الوحدة للاستقرار، وجد إن متغيرات الدراسة غير مستقرة في المستوى ولكنها مستقرة بعد أخذ الفروق الأولى أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى، وهذا ما يشير إلى وجود تكامل مشترك بينهما، وفقا لهذه الطريقة فإن عملية التقدير سوف تتم وفق مرحلتين هما:

المرحلة الأولى: نقوم في هذه الخطوة بتحديد درجة الإبطاء المثلى للنموذج (VAR)، ثم نقوم باختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة جوهانسن.

المرحلة الثانية: نقوم في هذه الخطوة بتقدير نموذج الانحدار الذاتي (VAR).

أولاً: اختبار التكامل المشترك:

وبناء على اختبار الاستقرار اتضح أن متغيرات الدراسة غير مستقرة في المستوى ولكنها مستقرة بعد أخذ الفرق الأول، أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى. ولاختبار وجود أو عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة نقوم بما يلي:

1- تحديد درجة الإبطاء المثلى:

قبل إجراء عملية الاختبار والتقدير، فإن الأمر يتطلب معرفة عدد الإبطاءات المثلى لمتغيرات النموذج، وكانت نتائج التحليل كما في الجدول التالي:

جدول رقم (3)

تحديد درجة الإبطاء المثلى لنموذج (VAR)

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-830.8308	NA	1.34e+23	61.76524	61.90922	61.80806
1	-798.4233	55.21276*	2.38e+22*	60.03135*	60.60728*	60.20261*
2	-792.8516	8.254320	3.16e+22	60.28531	61.29318	60.58500

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews.10



من الجدول أعلاه نستنتج بان عدد فترات الإبطاء المثلى والموافقة لأصغر قيمة للمعايير هي فترة واحدة (P=1).

2- اختبار التكامل المشترك:

تأتي هذه الخطوة للتأكد من وجود علاقة توازنه في المدى الطويل بين متغيرات الدراسة، وذلك بعد التأكد من وجود صفة الاستقرار في السلاسل الزمنية، وسوف يتم استخدام طريقة جوهانسن Johansen، والجدول التالي يوضح نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك.

الجدول رقم (4)

نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك

Hypothesized		Trace	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None	0.413875	22.33916	29.79707	0.2800
At most 1	0.189032	7.915156	15.49471	0.4745
At most 2	0.080226	2.257950	3.841466	0.1329
Hypothesized		Max-Eigen	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None	0.413875	14.42401	21.13162	0.3313
At most 1	0.189032	5.657206	14.26460	0.6575
At most 2	0.080226	2.257950	3.841466	0.1329

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج القياسي Eviews.10

لقد أظهرت نتائج الاختبار والموضحة في الجدول رقم (4) أن هذ الاختبار غير معنوي مما يعني أننا نقبل الفرض الصفري (لا توجد على الأقل علاقة توازنه واحدة طويلة الأجل).

3- اختبار السببية لجرانجر

يعتبر اختبار جرانجر للسببية من أهم الاختبارات المستخدمة في تحديد اتجاه العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية (علاقة وحيدة الاتجاه أو علاقة تبادلية أو عدم وجود علاقة)، والجدول التالي يوضح نتائج اختبار جرانجر للسببية.

جدول (5)

نتائج اختبار جرانجر للعلاقة السببية (Fdi, Size)

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DFDI does not Granger Cause DSIZE	26	0.07404	0.9289
DSIZE does not Granger Cause DFDI		1.36443	0.2773

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10

تظهر نتيجة الاختبار أن مستوى المعنوية أكبر من 5%، أي أنه لا توجد علاقة سببية متبادلة في الاتجاهين بين الاستثمار الأجنبي المباشر وحجم السوق.

جدول (6)

نتائج اختبار جرانجر للعلاقة السببية (Fdi, Open)

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DOPEN does not Granger Cause DFDI	26	0.02856	0.9719
DFDI does not Granger Cause DOPEN		0.39311	0.6798

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10



تظهر نتيجة الاختبار أن مستوى المعنوية أكبر من 5%، أي أنه لا توجد علاقة سببية متبادلة في الاتجاهين بين الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري.

ثانياً: تقدير نموذج **VAR** لمتغيرات الدراسة:

بعد أن تم تحديد فترات الإبطاء المناسبة لنموذج **VAR** بسنة واحدة ($P=1$)، نقوم بتقدير معادلة نموذج الانحدار الذاتي **VAR**، والجدول التالي يوضح خلاصة النتائج التقدير التي تحصلنا عليها.

الجدول رقم (7)

خلاصة نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي **VAR**

Error Correction:	D(FDI)	D(SIZE)	D(OPEN)
D(FDI(-1))	0.353706 (0.27781) [1.27320]	1.71E-09 (4.9E-09) [0.34710]	-5.13E-09 (4.7E-09) [-1.09014]
D(SIZE(-1))	-19675161 (1.5E+07) [-1.29141]	-0.424812 (0.26946) [-1.57652]	0.352511 (0.25813) [1.36566]
D(OPEN(-1))	-2646176. (1.2E+07) [-0.22263]	-0.243955 (0.21023) [-1.16044]	0.174398 (0.20138) [0.86601]

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews.10.

من خلال نتائج الجدول يمكن تقييم معادلة الاستثمار الأجنبي المباشر التي يتكون منها الجدول السابق كما يلي:

عدم معنوية معلمة القيمة السابقة لمتغير الاستثمار الأجنبي المباشر $D(fdi(-1))$ إذ بلغت (1.27)، وعدم معنوية القيمة السابقة لمتغير حجم السوق $D(size(-1))$ حيث بلغت (0.347)، ومعنوية القيمة السابقة لمتغير الانفتاح التجاري $D(open(-1))$ حيث بلغت (-1.09)، حسب قيمة اختبار T الجدولية والتي بلغت (2.05)، وجاءت مرونة $D(fdi(-1))$ بإشارة موجبة، وهذا يعني أن هناك علاقة طردية بين حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الحالي وبين الإبطاء لفترة واحدة لحجم الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر المبطل لفترة واحدة $D(fdi(-1))$ بنسبة 100%، سيؤدي إلى زيادة في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر (fdi) بمعدل 35.37%. كما جاءت مرونة $D(size(-1))$ بإشارة موجبة، أي أن هناك علاقة طردية غير معنوية بين حجم السوق المبطل لفترة واحدة وحجم الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن زيادة حجم السوق المبطل لفترة واحدة بنسبة 100% ستؤدي إلى ارتفاع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بمعدل 1.71%، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة Hossain & Other's (2018م)، وربما يعزى ذلك لعدم توجيه رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في القطاعات الإنتاجية، وجاءت مرونة $D(-1)$ $D(Open)$ بإشارة سالبة أي أن هناك علاقة عكسية بين الانفتاح التجاري المبطل لفترة واحدة والاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن زيادة درجة الانفتاح التجاري المبطل لفترة واحدة بنسبة 100% ستؤدي إلى انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر بمعدل 5.13%، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة Marija & Other's (2017م)، والتفسير المحتمل لهذه النتيجة ربما يرجع للظروف السائدة وضعف السياسات المتبعة مما أثر سلباً في الاستثمار الأجنبي المباشر.

اختبار جودة النموذج $VAR(1)$:

بعد تقدير نموذج الانحدار الذاتي (VAR) ، نقوم باختبار صلاحيته وذلك من خلال ما يلي:

أولاً: دراسة استقرارية نموذج VAR :

للتأكد من استقرار النموذج سيتم استخدام اختبار الجذور متعددة الحدود، ويؤكد هذا الاختبار على أن نتائج نموذج الانحدار الذاتي VAR مستقرة إذا لم يكن هناك جذور تساوي الواحد الصحيح، والجدول التالي رقم (8) يوضح نتيجة هذا الاختبار:



الجدول رقم (8)

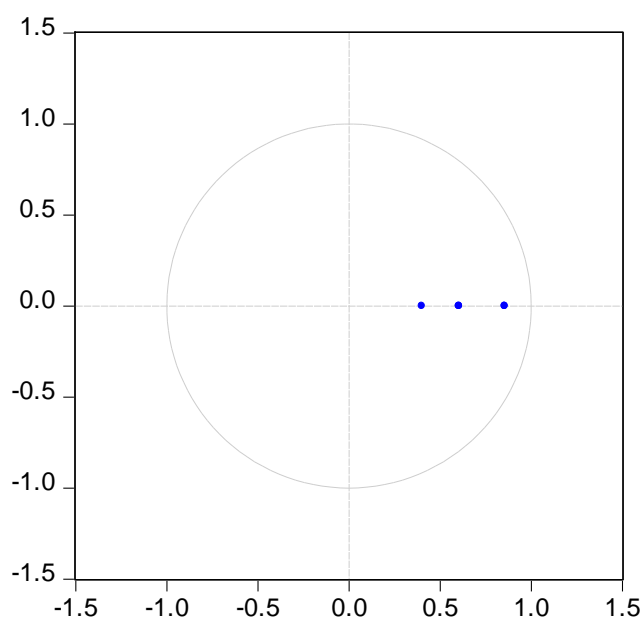
نتائج استقرار نموذج الانحدار الذاتي VAR

Root	Modulus
0.855422	0.855422
0.604266	0.604266
0.401153	0401153

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews.10.

تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (8) أن كل الجذور أقل من الواحد وبالتالي يعتبر نموذج الانحدار الذاتي مستقر، كما يوضح الشكل البياني رقم (2) التالي أن جميع النقاط تقع داخل الدائرة.

Inverse Roots of AR Characteristic Polynomial



ثانياً: اختبار الارتباط الذاتي للبواقي :Serial correlation test

لمعرفة عدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي سيتم استخدام اختبار autocorrelation LM test،

جدول رقم (9)

اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

Null hypothesis: No serial correlation at lag h

Lag	LRE* stat	Df	Prob.	Rao F-stat	Df	Prob.
1	8.444685	9	0.4900	0.950661	(9, 46.4)	0.4919
2	4.325936	9	0.8887	0.466889	(9, 46.4)	0.8893
3	5.686562	9	0.7708	0.622307	(9, 46.4)	0.7719
4	12.09165	9	0.2082	1.413660	(9, 46.4)	0.2100
5	26.27864	9	0.0018	3.574008	(9, 46.4)	0.0019
6	10.22595	9	0.3325	1.172574	(9, 46.4)	0.3345
7	10.10857	9	0.3418	1.157705	(9, 46.4)	0.3438
8	9.889962	9	0.3595	1.130107	(9, 46.4)	0.3615
9	24.76859	9	0.0032	3.313781	(9, 46.4)	0.0034
10	22.47215	9	0.0075	2.932827	(9, 46.4)	0.0077
11	12.93122	9	0.1657	1.525124	(9, 46.4)	0.1674
12	14.88899	9	0.0940	1.792452	(9, 46.4)	0.0953

بالرجوع إلى الجدول السابق نرى أنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء

ثالثاً: اختبار عدم التجانس

Residual للتأكد من أن النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة عد التجانس نستخدم اختبار

Heteroskedasticity Tests



جدول رقم (10)

اختبار عدم التجانس

Joint test:

Chi-sq	Df	Prob.
49.61604	36	0.0650

Individual components:

Dependent	R-squared	F(6,21)	Prob.	Chi-sq(6)	Prob.
res1*res1	0.495396	3.436138	0.0160	13.87110	0.0311
res2*res2	0.251982	1.179033	0.3548	7.055500	0.3157
res3*res3	0.355722	1.932434	0.1224	9.960205	0.1263
res2*res1	0.381810	2.161687	0.0885	10.69067	0.0984
res3*res1	0.095490	0.369497	0.8901	2.673712	0.8485
res3*res2	0.267480	1.278027	0.3095	7.489441	0.2779

تظهر نتيجة الاختبار السابق احتمالية $Ch-sq = 0.065$ أكبر من 5%، نقبل الفرض الصفري سلسلة البواقي لها تباين متجانس، أي أن النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة عدم التجانس.

الدراسة الهيكلية لنموذج VAR:

أولاً: تحليل الصدمات (دوال الاستجابة للنض):

ويقصد باستجابة النض سلوك المتغيرات الداخلية في النموذج نتيجة للصدمات المختلفة التي قد يتعرض لها النموذج، والغرض من إجراء هذا الاختبار هو معرفة مدى قدرة متغيرات النموذج في تفسير التغيرات في سلوك المتغيرات وذلك من خلال استنتاج معدل تأثير صدمة في متغير ما على بقية المتغيرات.

استجابة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر لمختلف التجديدات :Response Of Fdi

من خلال الجدول التالي رقم(11) فإن حدوث صدمة مفاجئة وبمقدار انحراف معياري واحد لحجم السوق سيرافق ذلك باستجابة عكسية لحجم الاستثمار الأجنبي خلال فترة الاستجابة الممتدة من السنة السادسة إلى السنة العاشرة، حيث لا تستجيب تدفقات الاستثمار الأجنبي لصدمة غير متوقعة لحجم السوق في السنة الأولى، في حين تستجيب من السنة الثانية مسجلة استجابة قدرها (2-%)، وتتأرجح بين الموجب والسالب في السنوات من الثالثة إلى الخامسة إلى أن تستقر بشكل سلبي من السنة السادسة إلى آخر عشر سنوات، كما أن حدوث صدمة مفاجئة وبمقدار انحراف معياري واحد للانفتاح التجاري سيرافق ذلك باستجابة عكسية لحجم الاستثمار الأجنبي خلال فترة الاستجابة الممتدة على مدى عشر سنوات، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (11)

نتائج تقدير ومحاكاة دوال استجابة النبض لمتغير الاستثمار الأجنبي المباشر

Response of
DFDI:

Period	DFDI	DSIZE	DOPEN
1	1.22E+09	0.000000	0.000000
2	6.80E+08	-2.04E+08	-93886695
3	1.04E+09	97042806	-37317339
4	7.70E+08	-63327026	-97162847
5	9.41E+08	10151076	-41585160
6	8.34E+08	-48204278	-79157172
7	9.07E+08	-1385382.	-55474698
8	8.56E+08	-31267742	-71954569
9	8.90E+08	-12616911	-60288738
10	8.68E+08	-25593306	-68135641

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews.10.



ثانياً: تحليل تجزئة تباين خطأ التنبؤ:

ويقصد بتجزئة التباين معرفة نسبة التباين التي يسببها متغير ما، في نفسه وفي المتغيرات الأخرى، وتكمن أهمية هذا الاختبار في أنه يعطي معدل لأثر أي تغير مفاجئ (Shock) في كل متغير من متغيرات الدراسة على جميع المتغيرات الأخرى، وهذا ما يوضحه الجدول الآتي رقم (12):

الجدول رقم (12) تحليل تباين خطأ التنبؤ لمعدل الاستثمار الأجنبي المباشر وحجم السوق والانفتاح التجاري

Period	S.E.	DFDI	DSIZE	DOPEN
1	1.22E+09	100.0000	0.000000	0.000000
2	1.42E+09	97.48436	2.075439	0.440201
3	1.76E+09	98.01822	1.651161	0.330621
4	1.92E+09	97.97903	1.488937	0.532028
5	2.14E+09	98.33060	1.202703	0.466701
6	2.30E+09	98.39061	1.086345	0.523047
7	2.47E+09	98.55775	0.939544	0.502710
8	2.62E+09	98.62356	0.852408	0.524031
9	2.77E+09	98.71734	0.765687	0.516969
10	2.90E+09	98.77002	0.704410	0.525568

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews.10.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن الخطأ المعياري (S.E) لخطأ التنبؤ، للاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة الأولى يساوي (1.22%)، ثم يرتفع ببطء مع الزمن ليصل إلى (2.90%) في الفترة العاشرة، كما أن تباين خطأ التنبؤ للاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة الأولى بلغ (100%) عن قيمتها السابقة في المدى القصير، ثم تتناقص هذه النسبة لتصل في نهاية الفترة إلى (98.77%)، وهذا يفسر بأن الصدمات في

الاستثمار الأجنبي المباشر تشرح التباين في خطأ التنبؤ لحجم الاستثمار الأجنبي المباشر ذاتها في الأجل الطويل بشكل أكبر منها في الأجل القصير، في المقابل يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تفسير التباين في خطأ التنبؤ لحجم السوق بنسبة (2.075%) في الفترة الثانية، ثم تنخفض فترات التنبؤ لتصل إلى أقل قيمة لها في الفترة الأخيرة لتصل إلى (0.704%)، وبالتالي فإن الصدمات في الاستثمار الأجنبي المباشر لا تساهم في تفسير التباين في خطأ التنبؤ لحجم السوق سواءً في الأجل الطويل أو في الأجل القصير بشكل كاف.

كما يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تفسير التباين في خطأ التنبؤ للانفتاح التجاري بنسبة 0.44% في السنة الثانية ثم تزداد فترات التنبؤ ببطء لتصل إلى أعلى قيمة لها في الفترة الأخيرة لتصل إلى 0.525%، وبالتالي فإن الصدمات في الاستثمار الأجنبي المباشر لا تساهم في تفسير التباين في خطأ التنبؤ للانفتاح التجاري في سواءً في الأجل الطويل أو الأجل القصير.

النتائج والتوصيات:

تمهيد:

هدفت الدراسة إلى بيان قياس وتحليل العلاقة بين حجم السوق، الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا، وبعد الانتهاء من اختبار الفرضيات ومناقشتها، توصلت الدراسة إلى عدة نتائج وقدمت عدداً من التوصيات كما هو مبين لاحقاً:

3-1 النتائج

من خلال نتائج التحليل الإحصائي الذي تم تطبيقه على عينة الدراسة تم التوصل إلى عدة نتائج تبرز العلاقة بين متغيرات الدراسة استناداً إلى فرضياتها نعرضها في الآتي:

1- أظهرت نتائج اختبارات السكون المختلفة، اختبار ديكي فولر المعدل (ADF)، واختبار Phillips-Perron (PP)، احتواء جميع متغيرات الدراسة على جذور الوحدة، أي أنها غير ساكنة في المستوى، في حين أصبحت هذه المتغيرات ساكنة في الفروق الأولى.

2- أوضحت نتائج اختبار السببية لجرانجر، عدم وجود علاقة سببية بين حجم السوق، الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي كما لا توجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، ويعني ذلك عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين حجم السوق، الانفتاح التجاري، والاستثمار الأجنبي المباشر.



- 3- بينت معالم النموذج وجود علاقة معنوية لها تأثير ملموس للانفتاح التجاري على الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا والإشارة السالبة تدل على الأثر العكسي في المدى القريب.
- 4- أوضحت معالم النموذج أن حجم السوق ليس له دلالة معنوية مما دل على عدم تأثيره على الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا خلال الفترة 1990-2018م.
- 5- أشارت نتائج تباين خطأ التنبؤ أن مكونات التباين للاستثمار الأجنبي المباشر يتأثر بمتغير الانفتاح التجاري، وعلى ذلك فإن حدوث أي صدمة عشوائية مفاجئة في الانفتاح التجاري ستؤثر تلقائياً في الاستثمار الأجنبي المباشر.

3-2 التوصيات:

بناءً على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، فقد تم اقتراح التوصيات التالية:

- 1- العمل على توجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع الإنتاجي لما له من أثر إيجابي على حجم السوق وقرار الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا.
- 2- إعادة النظر في السياسات التجارية القائمة، وضرورة العمل على رسم السياسات المتعلقة بالانفتاح التجاري بما يؤدي إلى استقطاب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا الأمر الذي سينعكس إيجاباً على الاقتصاد الليبي.
- 3- الاستفادة من تجارب الدول السابقة في مجال إدارة الاستثمار الأجنبي المباشر بما يعزز الدور الإيجابي له في الاقتصاد الليبي.
- 4- دراسة المتغيرات الأخرى التي لها علاقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، ولم تتطرق إليها هذه الدراسة مثل: التضخم، وسعر الصرف، وحجم السكان، ومؤشر الفساد من أجل تحقيق الاستفادة المثلى من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

المصادر والمراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية

- الجزار، سارة، 2019م، الحوافز والعوامل المؤهلة للبيئة الاستثمارية في العالم العربية استناداً لأفضل الممارسات، دائرة البحوث الاقتصادية، اتحاد الغرف العربية.
- بن دغفل، كمال & وآخرون 2018م، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر- دراسة تحليلية قياسية- باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً FMOLS، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، العدد3، مارس 2018، جامعة المسيلة، الجزائر.
- إسماعيل، محمد & حسن، جمال قاسم (2017م)، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، منشورات صندوق النقد العربي، يونيو 2017م.
- سعدى، هند، 2017م، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية، دراسة قياسية اقتصادية للفترة (1980-2014)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.
- بالمحمد، نفيسة، 2016م، تحليل جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بتطبيق مقارنة OLI، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران2، الجزائر.
- بزالة، بلقاسم، 2016م، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من تونس، الجزائر والمغرب خلال الفترة 1996-2013، دراسة قياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، الجزائر.
- دراسة زرقين، عبود & بيري، نورة (2015م)، محددات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر، تونس والمغرب، دراسة قياسية مقارنة خلال الفترة 1996-2012، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد8، ISSN 2170-0982.
- خالص، إلهام، 2015م، أثر المتغيرات الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر، إعداد نموذج قياسي للجزائر في الفترة (1990-2013)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر.
- الإحصاءات النقدية والمالية خلال الفترة (1966-2017)، دائرة البحوث والإحصاء، مصرف ليبيا المركزي.
- النشرة الاقتصادية، المجلد(59)، الربع الثاني 2019م، دائرة البحوث والإحصاء، مصرف ليبيا المركزي.



ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية

- Gazzaz, Heba, 2019, Determinants of Foreign Direct Investment: Empirical Evidence from Saudi Arabia, Journal of Research in Business, Economics and Management (JRBEM), ISSN: 2395-2210, Volume 13, Issue 4, November 26, 2019.
- Tahmad, Abdel Mahmoud Ibrahim& Adow, Anass Hamedelneel(2018), The impact of trade openness on foreign direct investment, in Sudan by sector in the 1990-2017 period: an empirical analysis, WORLD ECONOMY AND INTERNATIONAL ECONOMIC RELATIONS, © Institute of Society Transformation, 2018.
- Khamis, Hamad Ali& Other's, 2018, Determinants of Foreign Direct Investment Inflows in Southern African Development Community (SADC) Member Countries, International Journal of Science and Business, Volume: 2, Issue: 4 Page: 616-623 2018, ISSN 2520-4750.
- Olayemi, JEMILUYI Olufunmilayo& Temitope, DADA James, 2018, Market size and foreign direct investment in sub-Saharan Africa: the role of education, Jurnal Perspektif Pembiayaan dan Pembangunan Daerah Vol. 6. No. 1, July – Augustus 2018. ISSN: 2338-4603 (print); 2355-8520.
- Hossain, Sharif& Other's, 2018, The Determinants of Inbound FDI: Asia on a Reappraisal, Economics Bulletin, Volume 38, Issue 4, pages 2500-2508.



- Intan& Other's(2016), DETERMINANTS OF FOREIGN DIRECT INVESTMENT (FDI) IN AGRICULTURE SECTOR BASED ON SELECTED HIGHINCOME DEVELOPING ECONOMIES IN OIC COUNTRIES: AN EMPIRICAL STUDY ON THE PROVINCIAL PANEL DATA BY USING STATA, 2003-2012, 3rd GLOBAL CONFERENCE on BUSINESS, ECONOMICS, MANAGEMENT and TOURISM, 26-28 November 2015, Rome, Italy.
- Rjoub& Other's(2017), Financial Reforms and Determinants of FDI: Evidence from Landlocked Countries in Sub-Saharan Africa, journal economies mdpi, Economies 2017, 5, 1; doi:10.3390/economies5010001.
- Aqsa (2016), Market Size, Exchange Rate and Trade as a Determinant of FDI the Case of Malaysia, American Journal of Business and Society, Vol. 1, No. 4, 2016, pp. 227-232, <http://www.aiscience.org/journal/ajbs>.
- Patricia 2018, FDI AND TRADE OPENNESS: THE CASE OF EMERGING AFRICAN ECONOMIES, Journal of Accounting and Management 2018, vol.: 08; no.: 02; page 141 – 152.
- Timothy& Sylvester 2018, Foreign Direct Investment, Trade Openness and Economic Growth in ECOWAS, Amity Journal of Economics, 3 (2), (63-75), ©2018 ADMAA.
- Asghar, Ali 2016, Foreign Direct Investment and Trade Openness: The Case of South Asian Economies, International Journal of Innovation and Applied Studies, ISSN 2028-9324 Vol. 17 No. 2 Jul. 2016, pp. 513-521, © 2016 Innovative Space of Scientific Research Journals, <http://www.ijias.issr-journals.org>.



- Marija, Petrović Randelović & Other's, 2017, MARKET SIZE AS A DETERMINANT OF THE FOREIGN DIRECT INVESTMENT INFLOWS IN THE WESTERN BALKANS COUNTRIES, FACTA UNIVERSITATIS, Series: Economics and Organization Vol. 14, No 2, 2017, pp. 93 – 104, DOI: 10.22190/FUEO1702093P, Original Scientific Paper

ثالثاً: شبكة الانترنت

<https://data.albankaldawli.org>



measurement and analysis of the relationship between market size, trade openness and foreign direct investment (FDI) in Libya

Omar.M.Bshina

Abstract

The purpose of the study is , measurement and analysis of the relationship between market size, trade openness and foreign direct investment (FDI) in Libya during the period 1990 – 2018. The results revealed that; there is no integral joint relationship between the study variables, which means the absence of long-term balanced relationship between these variables. According to this, auto-regression model (VAR) was used to predict the relationship between market size, trade openness and FDI in Libya. The results also showed existence of insignificant positive relationship between market size and FDI, and negative relationship between trade openness and FDI. In addition, the results of prediction error variance proved that variance components of FDI affected by the trade openness variable, therefore any sudden random shock in trade openness will affect FDI automatically. The study recommended directing FDI to the productive sector due to its positive affect on FDI decision in Libya, and also recommended an importance of working on planning policies in relation to trade openness in order to lead to attraction of FDI flows to Libya, the matter which will reflect positively on the Libyan economy.